مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنميـــة الرباط في 2025/06/25

الرقم : 22374

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ارتفاع الدين الخارجي وتزايد عبء فوائده على الناتج الوطني

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

تبين آخر المؤشرات الاقتصادية أن المغرب يحتل المرتبة الرابعة إفريقيا من حيث حجم الدين الخارجي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، بنسبة تصل إلى 5.9%، بعد كل من جنوب إفريقيا (13.1%)، مصر (12%)، ونيجيريا (8.4%)، متقدما على دول تعاني من أزمات اقتصادية حادة مثل موزمبيق والسودان.

كما تشير التوقعات إلى تزايد عبء خدمة الدين، خصوصاً فوائد القروض، بشكل مطرد حتى سنة 2028، مما يطرح تساؤلات مشروعة حول استدامة السياسة المالية والاقتصادية المتبعة، ومخاطرها على السيادة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

وعليه، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:

-ما هي الإجراءات المتخذة للحد من تصاعد الدين الخارجي وضمان توجيهه نحو استثمارات منتجة تخلق الثروة وتقلل من التبعية المالية؟

-كيف تعتزمون ضمان التوازن بين اللجوء إلى التمويلات الخارجية وتحصين الاقتصاد الوطني من مخاطر الإفراط في الاستدانة؟

-هل من استراتيجية واضحة لتقليص عبء فوائد الديون وضمان عدم تأثيرها السلبي على البرامج الاجتماعية والخدمات الأساسية؟

وتفضلوا، السيدة الوزيرة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

التوقيع النائبة البرلمانية سلوى البردعي

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

سلوى البردعي